**المحاضرة السادسة: عنوانها : أسباب الفساد الاداري والمالي:**

**تمهيد:**

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وبدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصيةالاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات، وهي تظهر بأشكال وممارسات متنوعة وكنتيجة لأسباب عديدة ومتداخلة نوردها في مايلي:

**أسباب الفساد:**

1. **الأسباب السياسية:**
2. **ضعف المؤسسات** : يمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة مؤسسات الدولة من خلال مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، ومدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التسعينيات والوظائف ، ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.
3. **ضعف النظام القانوني**: ستناسب الفساد وغياب التشريعات وتطبيق القانون يتوقف على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية ودى قدرتها على مكافحة الفساد غير أن العبرة ليست في دقة صياغة القوانين فقط، وإنما في التطبيق الفعال، حيث يمكن أن يكون للتضخم القانوني وتشابك النص القانوني وسطا ملائما لنمو وانتشار الفساد الإداري.
4. **عدم التكامل والاندماج**: يحدث ذلك بسبب التفاوت الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل مما يضعف مشاعر الانتماء والولاء للوطن، وبذلك يندفع الأفراد لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
5. **الأسباب الاقتصادية:**
6. توسيع الدور الاقتصادي للدولة أينما تنتشر المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي، هو ما يعمل المسؤولون الحكوميون على استغلاله للحصول على الرشاوي والهدايا.
7. **انخفاض مستويات الأجور**: وهو ما يعكس عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات مما يولد دافعا لمخافة القوانين للحصول على مكاسب مادية.
8. الكتمان والاحتكار والمحاسبة، كلما تمتع الموظفون العموميون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار وبدرجة أقل من المحاسبة ، زادت احتمالية وقوع الفساد الإداري ، إذ أن المنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة.

**3-الأسباب الاجتماعية**:

1. **المحددات القيمية والثقافية**: تتأثر الأجهزة الإدارية تأثيرا كبيرا بالبيئة الخارجية المحيطة بها، حيث تؤدي بعض القيم السائدة في المجتمع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بها كارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وقبيلته.
2. **قلة معاقبة المفسدين:** على الرغم من انتشار الظاهرة إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد المعاقبين، وذلك لوجود فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونا والجزاءات والعقوبات الفعلية.
3. ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة مما جعل بعض الفاسدين يقومون بخدمة مصالحهم على حساب المصلحة العامة.

إضافة للأسباب السابقة:

* انتشار الجهل مع الثقافة المتساهلة: بحيث يسهم الجهل والتخلف وعدم الوعي بأهمية المحافظة على المال العام ونبذ الواسطة والمحسوبية والإبلاغ عن الفاسدين في تفشي الفساد، فحيثما هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع والمسائلة على دور الحكومة ، عملها في كثير من المجالات، وكذلك قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره، إضافة إلى بعض الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن، يساهم في انتشار الفساد بالإضافة إلى عدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وبالتالي عدم القدرة على الاعتراض على أعمال الحوكمة بسبب عدم استخدام نظام فعال للشكاوي ، فضلا إحجام المواطنين أساس عن الإبلاغ عن وقائع الفساد خاصية عرقلة مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية.

ولا شك أن ذلك السبب ( البيئة الثقافية والاجتماعية) مؤثرة بشكل كبير على انتشار الفساد، حيث أن القبول المجتمعي لذلك الفساد وبصفة خاصة الصغير له مردوده فضلا عن وجود مسميات أخرى له مثل الإكراميات والمواصلات ، أصبح يبرر ويرسخ للفساد في الأجهزة الحكومية .

* عدم تجنب تضارب المصالح، وضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات.

وهناك من يلخص العوامل التي تخلق ظروفا على انتشار الفساد في خمس نقاط وهي كالآتي:

* غياب دولة المؤسسات أو ضعف السلطة.
* غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة.
* غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان.
* عدم استقلالية القضاء.
* قلة الوعي وعدم معرفة الآليات والحسابات والقوانين والنظم الإدارية.